

# السودان . . . . . صراع وجود

مصعب الطيب بابكر

باحث سياسي

## ملخص البحث

يعيش السودان الآن حالة مخاض صعب ليس لها نظير في تاريخه الحديث. ويرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطمح في (علمنة) النظام الحالي في السودان، ولا يبدو أن الوضع الحالي للحكومة السودانية مهياً لمقاومة هذا المشروع؛ لأن الوضع الراهن للحكومة مضطرب في مكوناته ومضطرب في منطلقاته ورؤاه الفكرية كما أنه مضطرب في استراتيجية تحالفاته مع الإسلاميين والعلمانيين.

وبعد ٣٠/٧/٢٠٠٥م اجتاحت الحركة الشعبية والبلاد تغييران كبيران: الأول: يتعلق بمقتل زعيم الحركة الشعبية (جون قرنق)، وهو الأمر الذي سيحدث تغييراً جذرياً في كل المخططات السياسية حول عملية السلام، ومن حيث وضعية الحركة الشعبية حيث ستفقد الحركة وزناً كبيراً في المرحلة الانتقالية المقبلة. والثاني أحداث الشغب التي اجتاحت الخرطوم ومدناً أخرى، وهي الأحداث التي أشعلها الجنوبيون ضد الشماليين، وأفسدت كل جذور تعاطف بعض الشماليين مع الحركة وعززت الجُحُوح نحو الانفصال. وتأثرت الحركة الإسلامية بالمتغيرات في السودان خاصة الجبهة الإسلامية القومية التي تَسَمَّت لاحقاً بالحركة الإسلامية؛ والتي لا زالت هي قلب النظام وروحه، غير أنها ذابت تماماً في الدولة بحل أجهزتها التنفيذية والتشريعية منذ عام ١٩٩١م. وكان الحدث الأخطر أثراً في تطور الحركة هو انشقاقها واحترابها حول السلطة.

ويبدو الجانب الأمني في السودان اليوم في هدوء فريد إلا أن هذا الاستقرار الأمني يركز على أرضية هشة بسبب محور الحرب على الإرهاب وتطبيع العلاقة مع واشنطن.

كما أن وجود الحركة الشعبية وجيشها في السلطة زاد من هشاشة الوضع الأمني؛ إذ إن جيش الحركة هو في الحقيقة جيش عصابات جرى تعبئته ضد الشماليين.

كما أن محور الدعوة الإسلامية في السودان ليس أفضل حالاً؛ فبرغم أن الوضع الدعوي وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية - إجمالاً - فليس من شك أن الدولة الآن قد خفَّت همها للعمل الإسلامي بشتى صورته، وأخذت تنحو منحى وطنياً مائعاً لا يركز على المبادئ الإسلامية.



## أفكار ومقتطفات

- \* تعمل في السودان أكثر من ١٩٨ منظمة أجنبية؛ يتواجد أغلبها في إقليم دارفور، وتمارس طيفاً واسعاً من الأعمال منها: مراقبة الأداء الحكومي من جهة تواصل ( الاعتداءات) وحقوق الإنسان و (تثقيف) وإغاثة اللاجئين وإصدار تقارير دورية عن الوضع وموقف الحكومة والواجبات الجديدة.
- \* ومن الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتب له.
- \* تطرّف الرؤى التي تقوم عليها الحركة وشدة معاداتها للثقافة العربية والإسلامية، وهذا لا يمثل الصحن السخّي الذي تستجدي به الحركة دعم الدول والمنظمات الغربية فحسب بل هو أس التكوين التربوي والثقافي لأعضاء الحركة.
- \* الاستقطاب العرقي والشُّعوبية ضد العرب هي من اللبّات المهمة التي قامت عليها بناية الحركة وجيشها؛ والتي تسعى بها الحركة لأن تحشد في صفها الجنوبيين وباقي العرقيات.
- \* تسعى الحركة لأن يكون للنصرانية دوراً محورياً في السودان؛ أولاً لأنها تمثل بديلاً منافساً لدين حكام الخرطوم الذين يناهضهم؛ وثانياً لأنه سيكسر من نفوذ الإسلام و سطوة العرقيات التي تدين به؛ وثالثاً لأنه سيوفر رافداً تمويلياً ومعنوياً ودعمًا دولياً لأهل الجنوب.
- \* إن الحركة لم تتبنى نهجاً ديمقراطياً أبداً مع قادتها ومثقفها فضلاً عن مواطنيها؛ لقد تم اغتيال ثلثي مؤسسي الحركة الشعبية.
- \* ولم تعد الحركة السياسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه.
- \* ويظهر جلياً أن النظام الآن بات أكثر إلحاحاً لقفّل ملفاته مع واشنطن وتجنّب فتح جبهات أخرى تعيده إلى المربع الأول.
- \* الموقف الأمريكي جاء أكثر لغطاً ونضارباً فالولايات المتحدة لم تكثرث كثيراً بمقتل قرنق، وكان تجاوبها بارداً؛ فهي لم تتبنى أي تحرك للجنة تحقيق دولية أو تتوعد أي أحد - كما فعلت عند مقتل رئيس الوزراء اللبناني الحريري.

## القضايا السياسية

\* كان من نتائج أزمات العمل الإسلامي ضموره في التيارات الحية والمتجددة التي كانت له فيها الصدارة على من عداه. وهذه حقيقة تشهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية ونسب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة.

\* تسعى بعض الجهات الحكومية لتقويض جهود بعض الجماعات الإسلامية إن لم تتوافق مع النهج الحكومي، وربما تستخدم آليات الدولة لتعويق أنشطتها.

## السودان . . . . . صراع وجود

### المقدمة

ولكننا يمكن أن نورد جملة من المحاذير والمخاطر المحيطة بالساحة، والتي قد تساهم في تغيير مجرى الأحداث وصناعة مستقبل البلاد.

### الحالة السياسية:

يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطمح في (علمنة) النظام الحالي على النحو الذي أشار إليه تقرير (البتاغون) الصادر عام ١٩٩٩ م: (إن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرق ووسط إفريقيا؛ وسعيها إلى إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، والذي سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإن الحكم الإسلامي في السودان سيتسبب في خلق بلبلة في المنطقة؛ وإن الهدف الأمريكي هو إحداث تغيير سياسي سريع في المنطقة وعلمنة الحكم في السودان؛ ليرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوي يضم كل من يوغندا وإثيوبيا وإريتريا والكنغو والسودان الجديد، ومن ثمّ التحكم في منطقة حوض النيل وإخضاع الدول الواقعة عليها للسياسات الأمريكية).

وجاء ذلك أيضاً في المقترح الذي تقدم به مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن لوزير الخارجية الأمريكية في ١٣ يونيو ٢٠٠١ م برئاسة الدكتور (ستيفن مورلسون) مدير الدراسات الإفريقية بالمركز والدكتور (فرانسيس دنيق) الخبير في معهد بروكينجز والمتعاطف مع الحركة الشعبية رئيساً مشاركاً، وقد أوصى التقرير -بعد انتقاده لسياسة إدارة كلنتون في السودان- بالانتقال من العزل والاحتواء إلى الارتباط والبناء، والتركيز على وقف الحرب

يتفق المحللون على أن السودان الآن يعيش حالة مخاض صعب ليس لها نظائر في تاريخه الحديث، هذا البلد المترامي الأطراف - أكبر الأقطار الإفريقية- والذي يشغل موقعاً جغرافياً حيوياً بين منابع النيل ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر وملتقى المستعمرات القديمة؛ الفرنسية في تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو؛ والإنجليزية في مصر وكينيا ويوغندا، والإيطالية في إثيوبيا وليبيا. السودان الذي تحركت من أراضيه معظم التغييرات الكبيرة في المنطقة؛ فسقوط نظام (منقستو هايلي مريم) في إثيوبيا وصعود حكومة التقراي التي يقودها ملس زيناوي في مايو ١٩٩١ م كان من السودان، والوقوف وراء الاستقلال الإريتري وتنصيب حكومة (الجبهة الشعبية الإريترية) التي يتزعمها أساساً أفورقي الذي كان لاحقاً عادياً في الخرطوم- لحكم إريتريا في أبريل ١٩٩٣ م كانت خطة دبّر لها السودان ولعبت الخرطوم دوراً محورياً في وصول حركة التحرير الوطني لإنجمنينا عاصمة تشاد بقيادة إدريس دبي - أحد أبناء الزغاوة- ودوراً ما في انقلاب الجنرال فرانسوا بوزايز في إفريقيا الوسطى وإسقاط حكومة عيدي أمين في يوغندا ودخول المتمرد كابيلا لكنشاسا عاصمة الكونغو، إن الموقع الاستراتيجي والتأثير الإقليمي والثروات الطبيعية كلها تجعل من الشأن السوداني همماً عالمياً وإقليمياً مميزاً.

إن الإلمام بتفاصيل خبايا الأحداث ومآلاتها أمر عسير إذا ما استصحبنا غياب أي استراتيجيات مدونة في الساحة الحزبية والسياسية واضطراب نظم القرارات والبرامج وتخلخل الأداء الحزبي؛

الدولة وأجهزتها خصوصاً القوات النظامية والأجهزة الأمنية؛ وهو ما يغري بالإعداد لانقلاب عسكري مثلاً كما سبق للحكومة أن أعلنت عن حدوثه أو على مستوى الحزب الحاكم والحركة الإسلامية التي يعمل البعض على إعادة تشكيلها.

٤- اختلال معايير إسناد المناصب العليا في الدولة بما يُمكن للمتملقين وأصحاب الأغراض ويُبعد أصحاب الرؤى المستقلة والبصيرة النافذة. وهو الأمر الذي يتحول معه برنامج الحكومة إلى برنامج تسيير أعمال لا يتضمن أي مشروعات خلاقة وجريئة.

٥- النزعات الشخصية أكثر ظهوراً في الدوائر الضيقة؛ وهي أكثر خطورة إن لم تنضبط بآليات حكيمة لصنع القرار، والسودان اليوم يعيش واحدة من أضعف حلق هذه الآليات.

٦- يُنظر للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) على أنه وعاء جامع لعدد كبير من الجهات والمنظومات أبرزها الجبهة الإسلامية التي هي بدورها

تشكل من عدد (محترم) من التيارات ومراكز القوى ومجموعات الضغط التي تجمعها روابط متباينة، ويلزم الحكومة أن تتحمل عناء إدارة هذا الخليط المتناقض وهو ما يعز الجزم بنجاحه.

٧- انشقاق صف الحركة عام ١٩٩٩م وُلد واقعاً قلقاً وغائماً بسبب مجهودات التحريض والدعاية السوداء المتبادلة والاستقطاب التنظيمي ومحاولات الهدم وزرع العملاء.

ومضطرب في منطلقاته ورؤاه الفكرية؛ إذ إن الحكومة - في الحقيقة - لا تملك رؤى مستقرة ومشتركة تسعى إلى تحقيقها لا من ناحية الدستور وتطبيق الشريعة الإسلامية التي تُعزّل بصورة

في الجنوب» وهو تحديداً ما أشار إليه المبعوث البريطاني (ألن قولتي) في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢م بقوله: إن استراتيجية المملكة المتحدة والأمم المتحدة في السودان هي (إحلال السلام وليس تغيير النظام). ولا يبدو أن الوضع الحالي للحكومة السودانية مهياً لمقاومة هذا المشروع ومحاربه؛ إذ إننا نملك أن ندعي بأن الوضع الراهن للحكومة مضطرب:

مضطرب في مكوناته؛ إذ إن دوائر صنع القرار لم تفتأ أن تفوقت واستأثرت بنفسها عن دور أو مشورة أهل الخبرة والرأي في تصريف البلاد؛ والمراقب للوضع العام يلحظ أن الصلاحيات التنفيذية تكاد تنحصر في ستة أو سبعة وزراء؛ يمثل فيها النائب

الأول ومساعديه قطب الرحي وهو ما يعد مشكلة حقيقية لعدة أسباب منها:

١- أنه يمثل انتكاسة لجهود حركة الرابع من رمضان التي بمقتضاها أُبعد د. حسن الترابي من الحكم، والتي رفعت راية العودة إلى المؤسسية وإنهاء التسلط المنفرد بالحكم.

٢- طالما أن تلك المجموعة

لا تنتظم وفق نسق مؤسسي واسع يراقب ويحاسب ويوزع السلطات؛ فإن ذلك سيعزز من المخاوف بإمكانية أن تبرم تلك المجموعة صفقات خاصة واتفاقيات سرية قد لا تتفق مع المصلحة العامة. وهذه ورقة جرى استخدامها مراراً؛ كما حدث حول ملف محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك وتسمية قيادات كبيرة زُعم أنها متورطة في العملية؛ ومثل قائمة الواحد والخمسين السرية المتعلقة بمجرمي حرب دارفور والمرفوعة لمحكمة الجزاء الدولية، والتي يرى معظم المراقبين أن بقاء السرية فيها مرتبط بمطالب وصفقات مع مسؤولين بارزين.

٣- تشجيع تحرك الساخطين سواء على مستوى

**الوضع الراهن للحكومة مضطرب في مكوناته؛ إذ إن دوائر صنع القرار لم تفتأ أن تفوقت واستأثرت بنفسها عن دور أو مشورة أهل الخبرة والرأي في تصريف البلاد .**

مع الدول الأوروبية التي تضيع في خضمّ مناوراتها مع واشنطن كما في حالة فرنسا - الحليف السابق - التي كانت وراء قرارات مجلس الأمن حول دارفور، وألمانيا التي تعمل أحياناً على تخطي الحكومة السودانية في سياساتها نحو السودان، وقد رفض السودان مؤخراً بعثة المراقبة الألمانية، وبريطانيا المهووسة بمباركة خطى واشنطن، وحتى الصين التي تمتلك شركات كبرى تعمل في استخراج البترول السوداني تجاهلت مطالبات الحكومة السودانية بمساندتها في مواقفها الدولية، ثم انتهاءً بتطوير علاقاتها مع دول الجوار التي لا يزال جزء منها متوتراً كيوغندا وإريتريا، وآخر متقلباً كحالة تشاد بينما يسيطر الجمود على باقي علاقاتها الإقليمية التي لم تتمكن الخرطوم من الانتفاع بها أو استثمارها.

### الوصاية الدولية:

لقد تم إدخال السودان تحت الوصاية الدولية؛ وهو الأمر الذي سيفسد نوايا الحزب الحاكم في المناورات والتحليل على المقررات الدولية ونصوص الاتفاقيات الموقعة؛ لن تكون هناك أي فرصة لأن تفرد الحكومة بإبرام أمر ذي بال لا ترضاه القوى الدولية؛ بل لن تستطيع الحكومة تجنّب إمضاء طلبات الطاقم الضخم من ممثلي الأمين العام ومساعديه وقادة عمليات المراقبة. هذه الوصاية الدولية مفروضة على السودان من ثلاثة مستويات:

١- مستوى القطر كله من خلال قوات حفظ السلام (البالغة ١٠٠٠٠ فرد) المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والمتعلقة باتفاقيات نيفاشا؛ والذي ينص على القيام بنشر قوات دولية للرد السريع وحفظ ومراقبة السلام؛ بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ وهو فصل يُقرّر فرض السلام بالقوة العسكرية وردع العناصر (المخربة) بعكس الفصل السادس. وعبر تكوين قوة شرطة مدنية دولية لتدريب وتطوير قدرات شرطة

أو بأخرى من عدة جهات ومؤسسات تنتمي في مجموعها للحكومة نفسها، ولا من ناحية صياغة ثقافة إسلامية محددة للمؤسسات التعليمية ولا من ناحية تطبيق برنامج اقتصادي ومصرفي يتفق مع النظم الإسلامية ولا من النواحي الأخرى المتصلة بالحكم الرشيد والبناء الاجتماعي والعلاقة مع الجماعات والدول الإسلامية ومع المؤسسات النصرانية والمنظمات الغربية. ليس ثمة أي ثوابت يمكن قراءتها في نهج الحكومة كما لا يسهل الاطمئنان لأي خط سياسي على أنه نهائي بحيث لا يُنقض ومتفق عليه بحيث لا يُعترض.

ومضطرب في استراتيجية تحالفاته فتعاضل الحكومة مع الحلفاء الإسلاميين ( الإخوان المسلمين وأنصار السنة جناح الشيخ الهدية) يتتبه العديد من المطبات والمضايق التي تؤججها محركات التنافس على كسب الساحة الإسلامية والتعبير عنها وفنون الاستقواء بالآخر وكسب النفوذ.. وتحالفها المتردد مع الأحزاب العلمانية كحزب الأمة جناح مبارك الفاضل، والاتحادي جناح الهندي، وتنظيم ثورة مايو وحزب البعث العربي، والحلفاء الجنوبيين كقوة دفاع جنوب السودان، والفصائل المسلحة الأخرى هي تحالفات لم تجتمع على برنامج أو مشروع واضح سوى اقتسام المناصب.. تحالفات تكتيكية مؤقتة تفرضها الظروف والضغوطات وتزول بزوال سببها.

ومضطرب في طبيعة شراكته مع الحركة الشعبية في الحكم وكيفية تعاويه، معها وفحوى تحالفاتها مع الأحزاب والجماعات الأخرى التي لا تلبث أن تنفصّ وينقلب وُدّها عداوة. وهذه التحالفات لا تقوم على مبادئ أو مثل إنما تجتمع وتتفرق حول قسمة المناصب والسلطات، ولا أحد يعرف ما إذا كانت الحكومة ستبترم اليوم صفقة مع هولاء أم ستلغي اتفاقاً مع أولئك.

ومضطرب من ناحية إدارة علاقاته الخارجية بدءاً من العلاقة مع الولايات المتحدة ومروراً بالعلاقة

وإداريتها وسياراتها؛ وطبقاً لمصادر وزارة الشؤون الإنسانية المعنية بالعمل الإنساني في دارفور فإن (٧) من كل (١٠) دولارات تذهب إلى شؤون إدارة المنظمة، بينما تذهب (٣) دولارات إلى النازحين واللاجئين؛ لقد أصبحت المنظمات الطوعية بثقلها الدولي الذي تمثله شريكاً حقيقياً في حكم السودان. ٣- يعمل المجتمع الدولي لجعل إقليم دارفور تحت سيطرة مئات المراقبين الدوليين وقوات الاتحاد الإفريقي التي قد يصل عددها إلى قرابة ١٠٠٠٠ فرد؛ هذه القوات تمارس نشاطها في دارفور تحت توجيهه المباشر من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، ورغم الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها إلا أنها تسعى للتدخل في كل شيء والتحكم في كل صغيرة وكبيرة في الإقليم، وهو ما يمكن أن يُعزّل حتى خطط الحكومة لمعالجة المشكلة.

### الحركة الشعبية والسودان الجديد:

بعد ٣٠/٧/٢٠٠٥م اجتاحت الحركة الشعبية والبلاد تغييران كبيران:  
الأول: يتعلق بمقتل زعيم الحركة الشعبية ورمزها التاريخي (جون قرنق)، وهو الأمر الذي سيحدث تغييراً جذرياً في كل المخططات السياسية حول عملية السلام ومستقبل البلاد؛ وأهم ملامح هذا التحول نُوجزها في التالي:

١- من قتل جون قرنق؟ وهو سؤال يحتل أهمية قصوى؛ لأنه يتضمن فحوى الخطة التي يراد تنفيذها؛ فمقتله جزء من (الحبكة) لا أكثر.. (قرنق) كان في زيارة غامضة وشبه سرية لرئيس يوغندا (يوري موسفيني) -الحليف التاريخي للحركة- والطائرة

السودان المحلية على أن تتمتع بصلاحيات تنفيذية لحفظ السلامة العامة ومنع حدوث فراغ. وسيكون هناك مجموعة استشاريين ومدربين دوليين للعمل على تطوير العقيدة العسكرية المشتركة الجديدة ومفاهيم التدريب وعمليات تطوير العقيدة القتالية وتكاملها ومنهج تحديد مواقع القواعد العسكرية، وستكون لضباط قوات (الجيش الشعبي) الأولوية في التدريب؛ وذلك لتحسين مجموعة القدرات المطلوبة للترقي ضمن الوحدات المشتركة، وسيكون وراء هذه القوات سلطة سياسية قوية قادرة على اتخاذ القرار عن طريق ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة وعدد من المساعدين، وممثل خاص آخر ذو خبرات عالية للشؤون الأمنية، يمكنه منح أو إمساك الحوافز الفعالة لاكتساب روح التعاون مع الطرفين، وستتمدد صلاحيات تلك المجموعات الدولية بحيث تستطيع إنزال العقوبات على الطرفين المتفاوضين؛ إذا لم يتم تنفيذ إصلاحات الحكم.

٢- تعمل في السودان أكثر من ١٩٨ منظمة أجنبية يتواجد أغلبها في إقليم دارفور، وتمارس طيفاً واسعاً من الأعمال منها مراقبة الأداء الحكومي من جهة تواصل (الاعتداءات) وحقوق الإنسان، و(تثقيف) وإغاثة اللاجئين، وإصدار تقارير دورية عن الوضع

وموقف الحكومة والواجبات الجديدة. وهي جهات سبق أن اتهمتها الحكومة بأنها تقوم بأعمال تجسسية لصالح جهات عديدة وبرعاية التبشير الكنسي ونشر تقارير كاذبة وبدفن نفايات نووية في مناطق دارفور، وأن المنظمات وبدلاً من أن تصرف المعونات الكبيرة التي تستقطبها على المتضررين في دارفور؛ فإنها تصرفها على موظفيها

تعمل في السودان أكثر من ١٩٨ منظمة أجنبية يتواجد أغلبها في إقليم دارفور وتمارس طيفاً واسعاً من الأعمال منها مراقبة الأداء الحكومي من جهة تواصل (الاعتداءات) وحقوق الإنسان و(تثقيف) وإغاثة اللاجئين وإصدار تقارير دورية عن الوضع وموقف الحكومة والواجبات الجديدة



مساحة يوغندا، ٩٥ ألف ميل مربع إلى ٢٥٠ ألف ميل، وسكان يوغندا حالياً حوالي ٢٦ مليون نسمة، بينما يوجد من السكان بجنوب السودان الآن حوالي ٥ ملايين نسمة فقط، ولهذا فهو يمثل

من الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتب له

الفضاء السياسي والاقتصادي بالنسبة ليوغندا، وهو أرض الميعاد بالنسبة لها؛ لأنه خالٍ من السكان، كما أن أمن الجنوب السوداني مرتبط ومربوط بالأمن اليوغندي، وتريد يوغندا أن يكون جنوب السودان مصدراً للثروة والثراء لها، ولذلك فإن توجهها نحوه هو توجه استراتيجي يقوم على المعرفة بالخطط والبرامج والأهداف بعيدة المدى، ولا يعرف المشاعر والعواطف الساذجة) ويضيف أيضاً: (إن جنوب السودان يقع في خط البترول الإفريقي جنوب الخط ١٤ شمالاً، وهذا البترول هو صمام الأمان بالنسبة للإدارة الأمريكية خلال السنوات القادمة ويُعرف بترول الخط ١٤ شمال بأنه الذي يضم البترول السوداني والتشادي والغابوني والأنغولي وبترول خليج غينيا ونيجيريا، ويمكن أن تصل قوة تدفقه إلى ٧ ملايين برميل في اليوم، أي ما يعادل نصف الاحتياجات اليومية لأمريكا التي تريد أن يمر هذا البترول الإفريقي كله عبر أنبوب واحد يتجه إلى خليج غينيا، أو إلى ميناء دوالا في الكاميرون لكي يعبر المحيط الأطلسي من هناك، ولذلك فإن هذه المنطقة تحيط بها رؤية استراتيجية)..

وبغض النظر عن تفاصيل يوم الحادث والشكوك التي تثيرها، والجدل حول صلاحية المروحية أو الطيارين أو أجواء الرحلة أو التصريحات المرتبكة

الرئاسية اليوغندية تحطمت على الحدود بين يوغندا والسودان في منطقة تسيطر عليه الحركة الشعبية؟ إن احتمالات المسؤولية (المباشرة) تشير إلى موسفيني كما تشير إلى بعض الساخطين من الحركة الشعبية نفسها أو إلى جيش الرب؛ فالأول معروف بقلقه من (الوحدة) التي تصرفه بعيداً عن منافع الانفصال. وهو جزء من أسطورة مملكة (التوتسي الكبرى) التي تضم يوغندا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان.

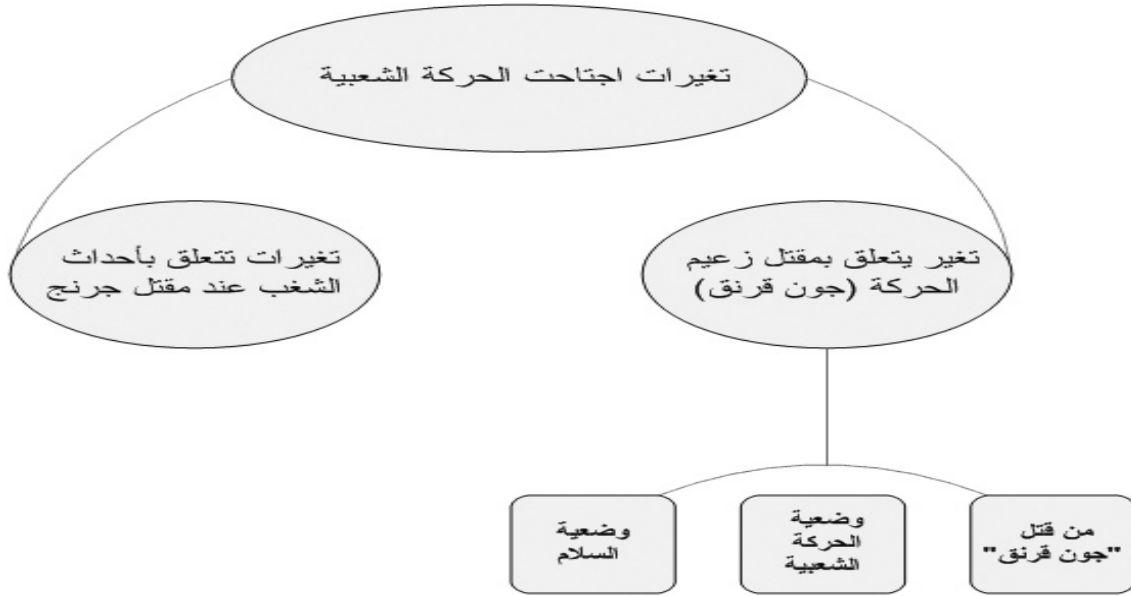
ويربط د. حسن مكي (الخبير بشئون القرن الإفريقي) بين طائفة قرنق وبين الطائفة التي أقلت الرئيسين الرواندي والبوروندي عام ١٩٩٤م والتي انطلقت من ذات المطار والتي أسقطت بصاروخ؛ وهو الأمر الذي أدى إلى حرب البحيرات الكبرى؛ تلك الدراما التراجيدية التي مات فيها ربع سكان رواندا المجاورة ليوغندا، وبعد الحادثة تولى رجل يوغندا (بول كيغامبي) -اليوغندي من أصل رواندي والذي ينتمي إلى قبيلة التوتسي- سدة السلطة في الدولة الرواندية، بعد أن كان قد تولى من قبل منصب وزير الدفاع في الحكومة اليوغندية، وقد جاء وصوله إلى السلطة في رواندا بمساندة وتعاطف دولي في إطار الدراما التراجيدية بأن هناك إبادة عرقية للتوتسي.

ويقول (مكي): (قراءة مشهد رواندا وبوروندي ومنطقة البحيرات الإفريقية الاستوائية العظمى التي تمثل واحدة من منابع لنهر النيل مهمة؛ لأن المعادلات المتعلقة بجنوب السودان معقدة وتقف خلفها قوى دولية؛ كان للكثير منها استثمار كبير في الحرب الأهلية السودانية، ولا يعقل أنها ستترك كل ذلك الاستثمار دون عائد، فإسرائيل تعتبر من أكثر أولئك المستثمرين الدوليين، وكذلك يوغندا، غير أن نصيب هذه القوى من غنائم السلام السوداني كان ضعيفاً؛ وكذلك فإن جنوب السودان الآن منطقة ثروات وبترول ومساحته تعادل ٣ أضعاف

## القضايا السياسية

حول المنطقة، فالأخيرة رغم أنها أبدت هلعاً مكشوفاً على مقتل قرنق فقد صرح مسؤول في وزارة الخارجية الصهيونية - رفض الكشف عن هويته - للإذاعة العامة الصهيونية قال فيه: ( أدعو الولايات

بعد الحادث وعدم حضور الجنازة؛ فالإذاعة والصحف اليوغندية نفسها ألقَت باللائمة على موسفيني كما فعلت إذاعة (مونيتير) وصحيفة (ريد بير)..



### تغيرات اجتاحت الحركة الشعبية

المتحدة والرئيس جورج بوش على وجه الخصوص لإنقاذ المسيحيين في السودان عقب مصرع قرنق، وحمائهم من الإسلاميين في السودان!!). وحذر مكتب رئيس الوزراء الصهيوني (شارون): من تعطل المسيرة السلمية في السودان بعد غياب وتلاشي وجود زعيم قوي في جنوب السودان يقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به قرنق).

وقد أوردت صحيفة (يديعوت أحرונوت) أن مقتل قرنق (سعيد سيطرة الإسلاميين على جنوب السودان) وسيؤدي إلى (سعي الإسلاميين لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي تسمح بسفك دماء الغير!) غير أن المثير للغم هو ما نشرته صحيفة «المحرر العربي» اللندنية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٥م - أي قبل أسبوع من تحطم طائرة قرنق - والتي قالت: (خلال

أما الاحتمال الثاني فهو تورط بعض قادة الحركة؛ ذلك أن العملية توافقت مع توتر ملحوظ بين قادة الحركة (كاد أن يصبح تمرداً)؛ سببه تسريح (قرنق) للقادة القدامى - بما فيهم نائبه سلفاكير - من الجيش الشعبي وتوزيع الولاة في الجنوب على نحو يتباين مع انتمائهم العرقي وأماكن نفوذهم؛ فضلاً عن أن الحركة هي عبارة عن خليط غير متجانس من الفصائل التي لها تاريخ طويل من الصراع والحرب والاعتيالات.. أما الاحتمال الثالث بأن لـ (جيش الرب) اليوغندي المعارض والمتمسك بمعاداة الحركة؛ فهو احتمال نفاه قادة الحركة بما فيهم سلفاكير.

غير أن الأهم هو علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بالحادث وعلاقة الحادث بالاستراتيجية

للسيناريو المرسوم لمسيرة السودان.  
٢- وضعية الحركة الشعبية: يُجمع المراقبون أن موت (قرنق) سيفقد الحركة وزناً كبيراً في المرحلة الانتقالية المقبلة وتعقيدات السياسية؛ وذلك من جهة قوة الحضور والحكمة السياسية التي لا يتمتع بها خليفته.. ومن جهة شبكة العلاقات المحلية والإقليمية والعالمية التي استحوذ عليها قرنق.. ومن ناحية المقدرة على التعامل مع الاحتياجات المالية للحركة.. وفن إدارة علاقات عناصر الحركة وحلفائها؛ الحركة أصبحت أضعف الآن.

جاء في تقرير (مجموعة الأزمات الدولية) عن (موت) قرنق: وأثره على السلام في السودان): (لقد فقدت الحركة الشعبية أيضاً منظرها الرئيسي وصاحب الرؤية. وكان قرنق يتولى التفاوض شخصياً بشأن معظم اتفاق السلام الشامل، وكانت له مكانة فريدة بين الجنوبيين كسياسي وطني.

وأحد جوانب ضعف اتفاق السلام الشامل أنه يعطي سلطة للرئاسة على حساب الهيئات الأدنى. وكان قرنق يملك المعرفة والسلطة الأخلاقية للتفاوض مباشرة مع النظام.. من الصعب علي سلفاكير أن يضاهي قدرات قرنق السياسية والدبلوماسية. فهو إذاً يفتقر إلى براعة سلفه السياسية، واتصالاته الدولية والمحلية الواسعة وسيطرته التامة على جميع أنشطة الحركة).

بيد أن التثام الفصائل الجنوبية عبر واجهة الحركة أصبح الآن أكثر حظاً وسلفاكير أقل تشدداً في شروط التقارب مع تلك المجموعات التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع الحكومة، وإن كان هناك ساحة أخرى للصراع على المناصب ومراكز القوى والامتيازات المالية والتنفيذية التي ستؤثر على الحركة ووحدها.

جلسة مع الإعلاميين قال مصري بارز: إن تقريراً ورد إلى القاهرة يشير إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية وضعت خطة للتخلص من زعيم الحركة الشعبية جون قرنق الذي أدى القسم الدستورية مؤخراً نائباً أولاً لرئيس الجمهورية).

أما الموقف الأمريكي فقد جاء أكثر لغطاً وتضارباً فالولايات المتحدة لم تكثرث كثيراً بمقتل قرنق، وكان تجاوبها بارداً؛ فهي لم تتبنى أي تحرك للجنة تحقيق دولية أو تتوعد أي أحد - كما فعلت عند مقتل رئيس الوزراء اللبناني الحريري؛ لقد سارعت

الإدارة بالترحيب بسلفاكير وتوجهاته فقد قال المبعوث الأمريكي للسودان ( روجر وينتر): (إن حوالي ٩٦ في المائة من الناس في الجنوب لا يؤيدون الوحدة.. لست متأكداً أن العقبة أصبحت أعلى الآن (بعد موت قرنق)، لكنها كانت عالية في المقام الأول؛ لأن الإحصاءات

تظهر أن الدكتور قرنق كان وحيداً تقريباً في دعمه للوحدة.. وأن القائد الجديد سالفاكير الذي كان نائباً لقرنق وقائداً عسكرياً، يحظى بتأييد واسع داخل الحركة.. إن كير معروف عنه ميله للأسلوب الجماعي في إنجاز الأعمال. كلنا نعرف أن تلك لم تكن دائماً سمة الدكتور قرنق.. أنا لست منزعجاً من نزعات كير الانفصالية؛ لأنه يمثل رأي الأغلبية في الجنوب. وكان قرنق مؤيداً قوياً للوحدة).

ومن الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتب له، وأن إحصائيات ودراسات أجريت حول الموضوع تدعم قيادة سلفاكير للحركة.. إن الوقت مبكر لاكتشاف المتورطين والمشاركين في عملية تحطيم طائرة قرنق ومن ثم في التحديد الدقيق

من الصعب علي سلفاكير أن يضاهي قدرات قرنق السياسية والدبلوماسية. فهو إذاً يفتقر إلى براعة سلفه السياسية، واتصالاته الدولية والمحلية الواسعة وسيطرته التامة على جميع أنشطة الحركة

مراراتها- كانت خيراً في الجملة. وكان لها أثراً قوياً في تلاشي احتمالية تولي الحركة الشعبية- بدعم من المجتمع الدولي- رئاسة السودان في ظل الانهيار الكبير للأحزاب السودانية.

يبقى أن نعرف أنه في حالة بقاء الأوضاع مستقرة واستمرار السياسات (القديمة) لأطراف الصراع السوداني فإن موقف الحركة الشعبية تعثره بعض المخاطر على السودان نجملها في الآتي:

بتولي سلفاكير ومجموعة (دينكا بحر الغزال) لمقاليد قيادة الحركة خلفاً لمجموعة (دينكا توريت) التي كان يمثلها قرنق.. وبكون ريباك مشار- من النوير- نائباً لرئيس الحركة بكل خلفيته الانفصالية تكون الحركة بذلك قد اقتربت كثيراً نحو الانفصال واستقلال جنوب السودان، وهو ما سيعطي أهمية قصوى لترتيبات وضعية الجنوب كقضية الحدود وموضوع (أبيي)، ولكنه من جانب آخر سيؤثر على اهتمام الحركة بتحريك ملفات دارفور وشرق السودان ويضعف تمسكها بمحورية مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق.

تطرف الرؤى التي تقوم عليها الحركة وشدة معاداتها للثقافة العربية والإسلامية، وهذا لا يمثل

الصحن السخي الذي

تستجدي به الحركة دعم

الدول والمنظمات الغربية

فحسب؛ بل هو أسس التكوين

التربوي والثقافي لأعضاء

الحركة وجنودها وهو

أمر شاع عنها وانتشر حتى

تبرم منه حلفاء الحركة من

العلمانيين وأصبح سمة مهمة

من سمات السودان الجديد

الذي تصر الحركة -حتى

بعد توقيع الاتفاقية- على قيامه؛ وأصبح أيضاً منطلقاً

استراتيجياً تدور حوله تميز الحركة وتحالفاتها مع

٣- وضعية السلام: حرص الجانبان على تأكيد التزامهما بالاتفاقية، غير أن الأمور لا تسير بسلاسة على الأرض فبالرغم من الاتفاق الوشيك على الحكومة الانتقالية إلا أن عناصر الاحتكاك ما زالت قائمة؛ فقضية منطقة (أبيي) ستكون عقبة كئوداً يصعب تجاوزها خصوصاً مع تنامي فرص الانفصال. وتقرير الخبراء حول تحديد المنطقة يوسع حدود (أبيي) بثلاثة أضعاف؛ بحيث تضم مناطق البترول في هجليج وما جاورها، وهو ما رفضته الحكومة ورفضته أيضاً قبائل المسيرية العربية التي تستوطن المنطقة مع قبائل الدينكا الجنوبية وهددت بإشعال الحرب في المنطقة إذا ما قدمت الحكومة أي تنازلات.

الثاني: أحداث الشغب التي اجتاحت الخرطوم ومدناً أخرى في الشمال بالإضافة لمدينة جوبا في الجنوب عد مقتل قرنق، وهي الأحداث التي أشعلها الجنوبيون ضد الشماليين، والتي أودت بحياة أكثر من ١٣٠ شخصاً وأكثر من ١٣٠ مليار جنيه سوداني، وهي الأحداث التي انقلبت في الأيام التالية بهجمة (مرتدة) من الشماليين، وأهمية هذه الحوادث في أنها عكست مقدار الغبن وعدم الثقة والانفلات المشحون من قبل أهل الجنوب. الأحداث أفسدت كل جذور

تعاطف بعض الشماليين مع

الحركة وأطروحاتها، وعززت

الجنوح نحو الانفصال

بين المواطنين والمثقفين

وحتى بعض السياسيين،

وهو ما سيلقي بظلاله على

الشماليين الذين يعملون في

الحركة. والأحداث كشفت

عن الأرضية الهشة لأمن

الخرطوم وضعف المتابعة

الأمنية والخلل الواسع في

التنبؤ بالمخاطر والتهيو لها.

لا شك أن مقتل قرنق والأحداث التالية له -رغم

تطرف الرؤى التي تقوم عليها  
الحركة وشدة معاداتها للثقافة  
العربية والإسلامية وهذا لا  
يمثل الصحن السخي الذي  
تستجدي به الحركة دعم الدول  
والمنظمات الغربية فحسب  
بل هو أسس التكوين التربوي  
والثقافي لأعضاء الحركة

لتنصير الجنوبيين وتزويدهم بثقافتها وشحنهم ضد الإسلام ودفعهم لمزاحمة المسلمين بالركب، وفرض نموذجهم باسم الحياد والحل الوسط والمساواة ومراعاة تعدد العرقيات والثقافات ومتطلبات الوحدة الجاذبة التي يراد أن تخص أهل الجنوب وحدهم بامتيازات استثنائية.

في ظل سيادة الحركة الشعبية ونفوذها فلن ينعم أحد بشعارات الحرية والتحول الديمقراطي الذي تمنى نفسها به الأحزاب؛ إذ ليس لربع قرن من الدكتاتورية والسحل والانتهاكات والجرائم التي اتسمت به الحركة أن تتحول

إلى حزب لطيف زاهد مع شعب لطالما حشد الجنوبيين للثأر منه وطرده؛ إن الحركة لم تتبنى نهجاً ديمقراطياً أبداً مع قادتها ومثقفها فضلاً عن مواطنيها؛ لقد تم اغتيال ثلثي مؤسسي الحركة الشعبية، ولقد دارت في الجنوب حروب داخلية بين القبائل النيلية استمرت أكثر من عشر سنين وراح ضحيتها أكثر من مليون قتيل؛ وإن إيمان الحركة الشعبية بالسلاح لم يتزحزح وإن تأخر أو تأجل ريثما تربع الصفقة أو تعود فتتحسس زناد سلاحها.

تعتبر الحركة الشعبية على نطاق واسع كامتداد للمنظومة الغربية والسبيل الأمثل لفرض سياسة الدول الغربية وأطماعها في السودان دون سائر الأحزاب العلمانية الأخرى.

### الحركة الإسلامية تحت لظى التحولات:

الجهة الإسلامية القومية التي تَسَمَّت لاحقاً بالحركة الإسلامية لا زالت هي قلب النظام وروحه؛ غير أن الحركة ذابت تماماً في الدولة بحل أجهزتها التنفيذية والتشريعية منذ عام ١٩٩١م، وقد عقد عدد

قوائم (الثقافات المضطهدة) كما حصل مع النوبا وقبائل منطقة النيل الأزرق وكما في اعتمادها على مساندة دول لها قَدَم سَبَق في العداء لهذه الثقافة كإريتريا ويوغندا.

إن اللوائح المُوَقَّع عليها في نيفاشا لم تتناول هذه القضايا بعلاج حاسم، ومن ثم فليس هناك أي بدائل لهذه العقلية؛ إن الحركة ستمضي في محاربة الثقافة الإسلامية عبر منافذ دستورية أو عمليات سرية أو ربما تُوكَل من يقوم لها بهذا الدور؛ إذ ليس من مصلحة الحركة أبداً أن تغض الطرف عن أمر كهذا.

الاستقطاب العرقي والشعبوية ضد العرب هي من اللبنة المهمة التي قامت عليها بنائية الحركة وجيشها؛ والتي تسعى بها الحركة لأن تحشد في صفها الجنوبيين وباقي العرقيات من الغرب والوسط والشرق والجنوب ولإشعال المناطق التي قد لا تستجيب لأطروحاتها الثقافية كما في حالة دارفور والشرق إلا أن هناك تغييراً ربما يطرأ من جراء تولي العقيد سلفاكير الذي يعطي أولوية (حكرية) لقضايا الجنوب؛ ولقد أثبتت الأحداث المتلاحقة مدى فاعلية هذه الورقة في إحياء أمل الحركة في حكم كل السودان، وفي عزل القبائل ذات الأصول العربية وإلحاق الأذى بدورها في تشكيل مستقبل البلاد.

وتسعى الحركة لأن يكون للنصرانية دوراً محورياً في السودان؛ أولاً لأنها تمثل بديلاً منافساً لدين حكام الخرطوم الذين يناهضهم؛ وثانياً لأنه سيكسر من نفوذ الإسلام وسطوة العرقيات التي تدين به، وثالثاً لأنه سيوفر رافداً تمويلياً ومعنوياً ودعمًا دولياً لأهل الجنوب من كافة المهتمين، لقد رعت الحركة والمؤسسات الموالية لها مساعي المنظمات الغربية

الإرادة الجماعية والذهنية الموحدة؛ فتفرقت بالناس السبل بين باحث عن نجاة في مذهب جديد يأوي إلى فيئه أو أبق إلى جماعة أخرى تحتضنه وتهبه نصرتها. لكن أشد الأدواء مضاضة وأبلغها أثراً كان إحساساً مداخلتاً بتآكل المشروعية وفقدان المصدقية الذاتية؛ ذلك الإحساس الذي يضعف الإيمان بالنفس وبأحقية المطلب الذي اجتمع عليه من اجتمعوا وتواثقوا على نصرته.

وكان من نتائج أزمات العمل الإسلامي ضموره في التيارات الحية والمتجددة التي كانت له فيها الصدارة على من عداه. وهذه حقيقة تشهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية ونسب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة.

أما الخطاب الإسلامي والطروح والإنتاج الفكري -مما كان للحركة فيه السبق والمبادرة على الآخرين- فقد تخلف بصورة مزعجة؛ لقد تراجع الإنتاج الفكري كماً وكيفاً فلا تكاد تجد كتاباً أو بحثاً طيلة السنوات الماضية ترك أثراً يُذكر في الواعية الثقافية للمجتمع. كان طبيعياً أن تُعدي أدواء الجماعة تلك المؤسسات الأخرى، فضَعفَ التيار الشعبي الذي رآه الناس من قبل لججاً تمضي إلى أهدافها بثقة وتعطي سندها بغير ضن، لقد تآكل الرصيد

لم تعد الحركة السياسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه

ونكص النصير، لابل تحولت أفواج منه إلى موقع العداة. ولم تعد الحركة السياسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه. وبضعف السند الشعبي ضعفت الاستجابات لنداءات

من قادة الحركة والهاديين عليها عدة مؤتمرات وندوات وأوراق تقدم قراءة ناقدة للحركة وسبل إحيائها، وتحدثت تلك الأوراق عن (المهمات الجديدة التي جلبتها الدولة بكل تعقيداتها، والتي لم يكن مناسباً أن تتصدى لها الآليات والمؤسسات الحركية القديمة، وأن بتلك النقلة انقطع التواتر التاريخي للحركة ومؤسساتها وحلت محلها تماماً الدولة بجميع همومها وحاجاتها العاجلة والملحة، وكان الحدث الأخطر الآخر -ولكنه الأبعد أثراً في تطور الحركة- هو انشقاقها واحترابها حول السلطة. ولقد تضافرت فتنة الانشقاق والارتباك في الرؤية إلى دور الحركة ووظائفها بين من يرى بقاءها ولو لأداء وظائف مرجعية محدودة، ومن يرى ذوبانها في المؤسسات التي أنشأتها المرحلة الجديدة، وقد توافقت تلك العوامل لتححدث أكبر عملية تعرية وإضعاف في بنائها لقد أفقدتها الصدمات المتتالية تماسكها ووحدتها صفها وفاعلية قيادتها ومقدرتها على المبادرة. ومن ثم فقدت التكافل التاريخي المتين بين أفرادها الذي قام على الإخاء في الدين. وفي أحيان كثيرة انقلب التكافل مقاطعة وتحارباً بين أخلء الأمس.

وعندما أدرك كثيرون انكشاف ظهورهم وزوال الحصن المتين من جدار الإخاء ورابطة الجماعة وحصانة الفكرة؛ مما كان يمنحهم أقوى مبررات الوجود وأجدى وسائل التضامن والحماية هربوا إلى قبائلهم وتفرقوا إلى جهاتهم نجاة وطلباً للنصرة والعدالة، وبلغ ذلك أحياناً الخروج الصريح بالقوة المسلحة وإلى موالة المحاربيين الناصيين من أعداء البلاد؛ وألجأتهم بذلك الفتنة إلى كل نكارة منهي عنها طمعاً في انتصار زائف أو مكسب قصير الأجل.

وعندما ضعفت الثقة بالنفس وبالجماعة وأنبهم النظر إلى طرائق الخلاص دوت المبادرة إلى العمل وتراجعت روح المدافعة والمناجزة وتخلخلت

الرغبة في المبادرة والسعي لتدارك الأمور؛ خوفاً من انشقاق متوهم؛ وجزعاً من التصنيف إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء، فزمر الوجدان الجماعي والإرادة المشتركة وتوهن النسيج الموحد الذي كان فيما مضى من أقوى آليات الإصلاح الداخلي للجماعة عندما تغشاها المصاعب.

والحركة اليوم مرهونة للصدوع والتصنيفات الجَهَوِيَّة التي تعمل بداخلها بأقوى مما تعمل الأفكار وبأفعل مما يعمل الولاء الجماعي.

وقد عمَّت المشكلة أن الممارسة الديمقراطية داخلها - إذا تجاوزنا التعهدات اللفظية - قد تعرضت لضربات موجعة، وبغياب الممارسة الديمقراطية الداخلية خمد الحراك الفكري والمقدرة على إنتاج المبادرات وضعفت التقاليد المؤسسية وتناقصت موارد التمويل الذاتي الذي كان يضمن استقلال قرارها، وانطفأت جذوتها لدى الشباب والتيارات الأخرى الحية فأضربوا عنها وهجروها).

لا شك أن في السودان اليوم  
هدوءاً آميناً فريداً بيد أن هذا  
الاستقرار الأمني يرتكز على  
أرضية هشة

إن الحركة في حقيقتها عبارة عن مجموعة من التيارات والمنظومات المختلفة التي يجمعها أهداف عامة تمثل فلسفة وجودها منها، وهي بهذا مرشحة للتفتت والاختلاف؛ ولكنه أيضاً يوفر مدخلاً للتفاهم والتعامل معها. ولا يبدو أن الحركة ستستعيد كيانها القديم بسهولة في ظل ضياعها في زحمة إدارة شؤون الدولة وتنامي نزاعاتها الداخلية؛ إنها أقرت بمنهجية الاستعانة بالتنظيمات والأحزاب الأخرى - كيفما كانت - وهذا تراجع كبير يعكس عمق الأزمة التي تعيشها.

النصرة، وتعري ظهر البلاد أمام العدوان العسكري الصريح من داخلها وخارجها.

وتأثرت كذلك استجابات الدولة للمصاعب والأزمات التي تجابهها. يتبدى ذلك في تصديها لوظائفها وواجباتها ويتعدى أثره إلى أشد المؤسسات حساسية مثل القوات المسلحة التي تجد نفسها في محيط متلاطم من المهام الأمنية والمصاعب التي يُؤلدها تكاثر حركات المعارضة المسلحة وتنامي وجود القوات الأجنبية في البلاد. ومن جراء تلك الفتن والمواجهات تهاوت أطراف من البلاد، وتمرد من كان بالأمس القريب أقوى المواليين في نواح مختلفة من البلاد وَخَيَّمَتْ ظلال البلوى حتى على العاصمة.

في هذه الأجواء تنامي سوء الظن وتعمقت الجفوة بين كثيرين من أعضاء الحركة الذين وجدوا أنفسهم متفرجين من ناحية، وبين الحكومة التي ما تنفك تدافع - وحيدة - مشكلاتها وأزماتها من ناحية أخرى. وتعاطم الشعور لدى هؤلاء أن العلاقة مع الحكومة مؤسسة على شروط اختيارية يملئها طرف واحد هو الحكومة وليس على شروط تعاقد مستمدة من مشروعية مشتركة داخل جماعة موحدة؛ رأى هؤلاء أن الحكومة عندما تحتاجهم تستدعيهم وتستنفرهم لكنها عندما تأمن تهملهم، فزهد أكثرهم في علاقة كتلك ونأوا بأنفسهم يبحثون عن غيرها.

لقد تضررت صورة العمل الإسلامي كثيراً بسبب المشكلات الموصوفة ووهنت وحدته وأصبح تأثيره محدوداً فيما يجري. وبعدت من أن تحسب كماً ذا مغزى في أي تشكيل إقليمي أو عالمي فاعل. بدلاً من ذلك أصبح السودان هو الحالة النموذجية للأزمة يسعى كل من يؤبه له ومن لا يؤبه له من الدول والمنظمات للتدخل في شئونه بدعوى الوساطة والمبادرة لحل أزماته. في ذلك السياق أيضاً تجنب أعضاء الحركة ممارسة حقوقهم في النقد الذاتي والسعي في الإصلاح وتلجلجت في صدورهم

### الحالة الأمنية:

لا شك أن في السودان اليوم هدوءاً أمنياً فريداً بيد أن هذا الاستقرار الأمني يركز على أرضية هشة؛ مبعث هشاشتها تنطلق من ثلاثة محاور:

١- محور الحرب على الإرهاب وتطبيع العلاقة مع واشنطن: فالحكومة السودانية أخذتها القناعة بأن مفتاح حل أزماتها ومشاكلها هو في التطبيع مع واشنطن، والسعي لكسب رضاها؛ فبدأت الحكومة السودانية بالضغط من أجل إعادة فتح السفارة الأمريكية واستئناف نشاط عمل مكتب التحقيقات الفدرالية من الخرطوم وليس من دول أخرى كنيروبي والقاهرة التي يمكن أن تتدخل في أعمال المكتب بما يضر النظام السوداني؛ لقد كانت الحكومة تأمل في أن يستقي الأمريكيون معلوماتهم مباشرة من الأراضي السودانية بدل أن يعتمدوا على المعارضة السودانية التي تلفق الوقائع ضد الحكومة كما حدث في قصف مصنع الشفاء وقضية تصنيع أسلحة الدمار الشامل في السودان. وكبادرة حسن نية قامت الخرطوم بإعادة نظام التأشيرة للعرب؛ وملاحقة بعض المطلوبين والتحقيق معهم كما تواردت أنباء عن تسليم بعض المطلوبين الإسلاميين إلى دولهم مثل ليبيا ومصر والسعودية.

وبعد حُمى الحادي عشر من سبتمبر شعرت الحكومة بضرورة الإسراع في التقارب مع الإدارة الأمريكية الجمهورية التي -في الجملة- تُصرّح بإمكانية التعامل مع الخرطوم إذا استجابت لشروطها، وكان أن تم استئناف النشاط المخبراتي الأمريكي وتبادل المعلومات معها وإفساح الجولها، وهو الأمر الذي بمقتضاه أُننت الحكومة الأمريكية على تعاون السودان في الحرب على الإرهاب، وفي أواخر إبريل من العام الحالي زار مدير المخابرات السودانية اللواء (صلاح عبد الله قوش) واشنطن لحضور اجتماعات مع وكالات الأمن والمخابرات الأمريكية صرح بعدها بقوله: (نحن نملك شراكة

قوية مع المخابرات الأمريكية، والمعلومات التي زودناهم بها كانت مهمة) وأوردت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في ٢٩ إبريل ٢٠٠٥م في تقرير أعده (كين سلفرستين) تحدث فيه عن المباحثات، ونقل عن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية قولهم: (إن مستوى مؤهلات الجهاز السوداني عالٍ جدًّا، ونحن لا نستطيع البقاء في ذلك الجزء من العالم دون أن تتوافر خدمات استخباراتية جيدة، وهم في موقع يتيح لهم مددنا بمساعدات جليلة).

ويظهر جليًّا أن النظام الآن بات أكثر إلحاحاً لقفل ملفاته مع واشنطن وتجنب فتح جبهات أخرى تعيده إلى المربع الأول.. بات أكثر إصراراً لإثبات أنه نظام متعاون رغم كل الأزمات العاصفة التي أثارت ضده المجتمع الدولي.. بات في حاجة ماسة للخروج من تبعات راياته الثورية وشعاراته الإسلامية وخلفياته الحركية؛ إن الحكومة لا يمكنها - في النهاية - أن تساوم على بقائها.

٢- وجود الحركة الشعبية وجيشها في السلطة: بمقتضى اتفاقية السلام فإن الحركة ستحتفظ ب(٦٠٠٠) مقاتل في شمال السودان منهم (١٥٠٠) فرد داخل العاصمة. وباستصحاب حقيقة أن جيش الحركة هو في الحقيقة جيش عصابات لا يتمتع بأي قدر من الانضباط والمسؤولية.. جيش قد جرى تعبئته ضد الشماليين وكل ما يمثلهم. والاتفاق أيضاً يعطي الجنوبيين ثلث وظائف القوات النظامية الأخرى كالشرطة والأمن ووظائف مهمة أخرى كالنيابة والقضاء. إضافة لهذا فإن في العاصمة وحدها ما لا يقل عن مليوني لاجئ جنوبي تقدر بعض المصادر أن فيهم ما يقارب (٤٠٠٠٠) مقاتل سابق يمكن أن يتم توظيفهم لصالح (قرنق) وهو أمر سيجعل الحكومة في مأزق حقيقي.

إن لهذه القوات أعداء ميدانيين من قوات الفصائل الأخرى كقوات فاولينو ماتيب المتحالف مع الحكومة، وهو ما من شأنه أن يكون جواً ملغوماً يتهدد



رغم أن وضع الدعوة الإسلامية في السودان - إجمالاً - وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية ورغم أن الحكومة تتعاطف مع المجهودات الإسلامية المسالمة التي لا تنازعها أو تسعى لمحاربتها فليس من شك أن الدولة الآن قد خفت همها للعمل الإسلامي

### الحالة الدعوية:

رغم أن وضع الدعوة الإسلامية في السودان - إجمالاً - وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية، ورغم أن الحكومة تتعاطف مع المجهودات الإسلامية المسالمة التي لا تنازعها أو تسعى لمحاربتها، فليس من شك أن الدولة الآن قد خفت همها للعمل الإسلامي بشتى صورته ودرجاته وأخذت تنحو منحى وطنياً مائعاً لا يركز على المبادئ الإسلامية التي كانت تنادي بها.

تغاضت الحكومة عن الجهر بمناصرة قضايا المسلمين، وعقد المؤتمرات التي تطرح همومهم فضلاً عن تضمينها كأولوية في صياغة العلاقات الخارجية والداخلية.

انزواء سبل الدعوة إلى الله عبر المنابر الحكومية من خلال المؤسسات ذات الصلة كالإذاعة والتلفزيون ووزارات الثقافة والتعليم والإرشاد ومجالس العقيدة والمنظمات الطوعية وغيرها.

تعاظمت الجرأة على قيم المجتمع وثوابت الدين في ظل تراخي الحكومة عن الحزم اللازم لردع دعاة الرذيلة والضلال.

تسعى بعض الجهات الحكومية لتقويض جهود بعض الجماعات الإسلامية إن لم تتوافق مع النهج الحكومي، وربما تستخدم آليات الدولة لتعويق أنشطتها.

للانفجار رغم أن فرص التوافق قد تزايدت بعد تولي سلفاكير لقيادة الحركة.

جزء كبير من قوات الحركة الشعبية تشكل من قوات تتبع لعزقيات مختلفة وقادة مختلفون في وضع قابل للاضطراب؛ جراء اختلافهم على المناصب والرتب والصلاحيات.

تستطيع الحركة الشعبية أن تقلب ظهر المجن للحكومة؛ وتستغل كل قواتها والمتواطئين معها لإحداث بلبلة ضخمة في أمن الخرطوم أو حتى القيام بانقلاب عسكري فيها وهو الأمر الذي تسعى الحكومة لتجنبه بالتحكم في نوع أسلحة القوات المشتركة وطريقة توزيعها ورصد تحركاتها.

سيكون هناك مجال واسع لاختراق الأجهزة الأمنية والأسرار العسكرية عن طريق ممثلي (قرنق)، وسيصعب على الحكومة أن تسيطر على التعدادات واستغلال النفوذ من قبل قوات الشرطة والأمن (الجنوبية) لحساسية وضعها على استمرارية الاتفاق.

٣- محور الأزمات الداخلية: وهو تشكيلة كبيرة من الإشكاليات التي لها أبعادها الأمنية مثل تنامي النزعات العنصرية في القوات النظامية وتوظيفها لتصفية الحسابات وكإفرازات الانشقاق الشعبي وأثر المتعاطفين معه داخل الأجهزة الأمنية وكبعض التيارات النفعية والمنحرفة داخل القوات الأمنية التي لها اهتماماتها المشبوهة، وكالخطورة التي يمكن أن يشعلها الساخون على الحركة من بعض منسوبي قوات الدفاع الشعبي وقدامى مجاهدي حرب الجنوب أو كالمخاطر الناتجة من تدريب أكثر من مليون مقاتل عبر نظام الدفاع الشعبي والخدمة العسكرية الإلزامية في ظل فوضى امتلاك السلاح الناجم عن النزاعات في مناطق العمليات العسكرية بأطراف السودان.

الحي يوسف والشيخ محمد عبد الكريم يأمل الكثير من الدعاة أن يملأ الفراغ الدعوي ويسد الحاجة لمنهجية دعوية إسلامية تكون بمستوى التحديات الراهنة والمستقبلية.

### الحالة الاجتماعية:-

إن مما يُحمد للحكومة الحالية أنها ساهمت بشكل واضح في ضبط إيقاع المجتمع -في نواح كثيرة- على هدى الإسلام وفي محاربة بعض الممارسات المحرمة والتيارات المنحرفة، غير أن الحكومة اتبعت مسلكاً مسانداً للتصوف حتى كادت أن تكون راعياً رسمياً له. لكن المأساة العميقة هي في تنامي النزعات العنصرية والجهوية لقد تلاشت -أو كادت- روابط الفكر والعقيدة والبرنامج السياسي والحزب الجامع عند جماهير غفيرة من أتباع الجبهة الإسلامية خاصة والأحزاب الأخرى بشكل عام، لقد أصبح للقبيلة والعرق دور خطير في بناء التنظيمات والأحزاب وحركات التمرد والأنشطة السياسية، وهو مزلق خطير ومهدد حقيقي لوحدة السودان واستقراره الاجتماعي.

### مقترحات في التعامل مع الوضع في السودان:

- ١- لا بد من التأكيد على أن الحكومة الحالية -بالرغم من الطوام التي جنتها- تعتبر تجربة إسلامية -بشكل أو بآخر- تستحق المناصرة فيما هو حق وخير، والمناصرة فيما هو باطل وشر، وأطرها على الحق إن كان لذلك سبيل.
- ٢- العمل على الفهم الكامل لتركيبية الحكم في السودان بكل تفرعاتها وتياراتها والتعاطي معها على نحو يضمن تمسك الدولة بالمبادئ الإسلامية وتطبيق شرائعها.
- ٣- ضرورة التمكين لبنية اقتصادية إسلامية قوية في السودان؛ وذلك لقطع الطريق على سيطرة رأس المال الغربي أو الجنوبي على مقدرات هذا البلد

من جانب آخر فإن التنظيمات (السلفية) العديدة تعيش في حالة بيات لا يتناسب مع خطورة الأوضاع الحالية. وقد شهدت هذه الساحة ضرباً غريباً من التشرذم والتناحر؛ فالمجموعات (السلفية) القريبة من الفكر الإرجائي مثلاً تشتت جموعها حتى أصبح لكل منطقة طريقته، وقيادتها فهناك جمعية الكتاب والسنة، وهناك مجموعة علي بحري ومجموعة مختار بدري، وهناك شباب في الصافية وآخرون في الثورة ومجموعات في توتي، وهي كيانات لها تأثير محدود على أوضاع الساحة، وتقتصر جهودها على إقامة بعض الدروس والدورات وأعمال منظماتها الدعوية الراتبية بالإضافة إلى إثارة جدل العلاقات فيما بينها وعلاقتها مع المجموعات (السلفية) الأخرى.

وفي الساحة أيضاً الجماعات التي تنتسب للإخوان المسلمين والتي تضررت كثيراً من سلاسل الانشقاقات التي عصفت بها، وجعلت دورها فاتراً ومتواضعاً في ساحة كانت لها فيه القدر المَعْلَى مثل الجماعة الأم المعترف بها من التنظيم الدولي التي يقودها المراب العام الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد والشيخ الحبر يوسف نور الدائم، والتي دخلت في تحالف مع الحكومة والمؤتمر الوطني ممثلة بمسؤولين على رأسهم د. عصام البشير ورغم بطء حركة الجماعة وضعف نشاطها ووزنها السياسي لكنها تمثل قاعدة للعمل الدعوي على أي حال. وجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة التي يقودها الشيخ سليمان أبو نارو المعروفة بقناعاتها السلفية وبرفضها لأي تقارب أو تعاون مع الحكومة، ومثل جماعة الإخوان المسلمين جماعة الإصلاح التي على قيادتها الشيخ ياسر جاد الله والشيخ جمال الطيب، والتي تتمسك بمنهج البناء في الإصلاح على نحو يجعلها قاب قوسين أو أدنى من الجماعة الأم. وفي الساحة أيضاً تيار سلفي ناشئ على رأسه مجموعة من العلماء والدعاة أبرزهم الشيخ عبد

ومقاومتها وإيجاد تكوينات متخصصة لهذا الغرض .  
١٦- العمل على إيجاد مداخل للقوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى، وتوعيتها وإرشادها للمعاني الإسلامية وتوثيق العلاقات معها .  
١٧- العمل على إشراك كل الحاديين على الإسلام من أي حزب كان في مسؤولية الحفاظ على هوية هذا البلد واستقراره وتأجيل الخلافات غير الضرورية في سبيل الحفاظ على بيضة الدين في هذا البلد الجريح .  
١٨- توسيع مواعين العمل الإسلامي وترسيخ متركزاته والعمل بأكثر من واجهة على أكثر من مسار .  
بقي أن نقول بأن المهمة جسيمة والوضع خطير، وإذا كان هناك ما يجب أن يُعْمَل من أجل السودان فيجب أن يُعْمَل الآن، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وإمكانياته الضخمة البكر .  
٤- لا بد من حدوث وحدة إسلامية بمختلف مستوياتها في وجه الصعوبات القادمة التي لن تستثني أحداً .  
٥- لا بد من أخذ جوانب الحيطة والحذر والانضباط التام لكل المؤسسات الإسلامية، حتى لا تدخل تحت غوائل معارك هي ليست طرفاً فيها .  
٦- التعامل المتزن مع الاستفزازات والمعارك المفتعلة المقصودة وغير المقصودة ما أمكن ذلك والانصراف لترتيب الأمور الداخلية .  
٧- توثيق الصلة مع العقلاء من قادة التنظيم الحاكم ومساندتهم والتعاون معهم على أن لا يضر ذلك بمكانتهم وظروفهم الخاصة .  
٨- الارتباط بالمجتمع وهمومه والعناية بها، فهم قوة الردع الوحيدة لأطماع المخربين .  
٩- العمل على إنهاء النزاعات الصغيرة والاحتكاكات المؤثرة وتسوية الأوضاع المتعلقة بشتى أصنافها؛ لأن حرج المرحلة المقبلة سيكون أكبر من أن تتحملة اللبنة غير المتناسكة .  
١٠- تصعيد برامج التنمية الإنسانية وبحث العلم الشرعي وأدب الإسلام في المجتمع .  
١١- تقييم أوضاع التعامل السياسي مع الوضع الجديد والتشاور حول الوضع الأمثل لاستمرار العمل الإسلامي .  
١٢- تكثيف النشاط الدعوي في جنوب السودان، وإيجاد نواة مستقرة للدعوة في الجنوب ودراسة جدوى بناء كيان سياسي للمسلمين في الجنوب بالتعاون مع المهتمين .  
١٣- لا بد من دراسات موسعة للمخاطر المحدقة بمستقبل البلاد ووضع تكييف شامل لها وخطط واضحة للتعامل معها ومعالجتها .  
١٤- العمل على محاربة النزعة العنصرية والجهوية في المجتمع ووضع برامج محددة لذلك .  
١٥- وقف الهجمة التنصيرية الشرسة على السودان



## معلومات إضافية

### حق تقرير المصير في إطار ماشاكوس:

نص الاتفاق الإطاري الذي جرى توقيعه في ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة انتقالية قدرها ست سنوات، وذلك من خلال استفتاء تحت رقابة دولية.

وقد نص الاتفاق الإطاري أيضاً على اتفاق الطرفين على العمل سوياً على إعطاء الأولوية للوحدة وجعلها جاذبة لأهل جنوب السودان. ولضمان التنفيذ أشار الاتفاق إلى آلية محددة تتمثل في تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية، على أن تقوم هذه الهيئة بإجراء تقييم في منتصف المدة لترتيبات الوحدة. وتشكل هيئة التقييم من ممثلين متساوين من حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، ومما لا يزيد عن ممثلين اثنين من الدول والمنظمات الآتية:

أ- الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لمنظمة الإيجاد، وهي جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا.

ب- دول مراقبة دولية وهي إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ج- أية دول أو هيئات دولية أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

وناط الاتفاق بالأطراف والهيئة العمل خلال الفترة الانتقالية على تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسية طبقاً للاتفاقية، والتي تهدف إلى جعل وحدة السودان جاذبة لأهل الجنوب.

حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، هاني رسلان.

كراسات استراتيجية - السنة الرابعة عشرة - العدد ١٣٨ - أبريل ٢٠٠٤.

### جون قرنق:

ولد قرنق الذي يراه البعض شخصية تتمتع بحضور قوي عام ١٩٤٥ في جونقلي قرب بور في أرض الدينكا اللاتينية التي تشكل غالبية في الجنوب لأسرة مسيحية ميسورة.

وبعد أن درس المرحلة الثانوية في تنزانيا حيث انتقل والداه، تابع دراسته الجامعية في فرينيل كوليدج في ولاية أيوا الأميركية. ثم رفض منحة دراسية من جامعة كاليفورنيا بيركلي ليحمل السلاح لفترة قصيرة في جنوب السودان ضد نظام الخرطوم.

وبعد ذلك شارك قرنق في الوفد الجنوبي المفاوض للتوصل إلى اتفاق السلام في أديس أبابا (١٩٧٢) والذي يمنح الجنوب حكماً ذاتياً واسع النطاق قبل أن يلتحق بالجيش النظامي.

وفي ١٩٧٤م عاد قرنق إلى الولايات المتحدة لاتباع دورة تدريبية عسكرية مدتها ستان في جورجيا قبل أن يعود إلى الخرطوم. وفي ١٩٧٧م أوفد مجدداً إلى الولايات المتحدة لكن هذه المرة ليعد أطروحة دكتوراه في الاقتصاد في جامعة أيوا. وقد حصل عليها في ١٩٨١م بعد أن أعد أطروحة حول قناة جونقلي في جنوب السودان.

وفي السنة نفسها عاد إلى الخرطوم حيث شغل عدة مناصب من بينها نائب مدير مركز أبحاث الجيش وأستاذ الاقتصاد الزراعي في الجامعة. لكن حياته انقلبت في ١٩٨٣م. فبصفته عقيداً في الجيش النظامي أرسل قرنق لاحتواء تمرد لقوات الجنوب في المنطقة التي ولد فيها. لكنه لم يعد من هناك وتبنى قضية الجنوب وأنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وخلال ٣ أعوام نجح في جمع ١٠ آلاف مقاتل في حركة منظمة ومجهزة بشكل جيد. وفي بداية التسعينيات أصبح عدد حركة التمرد يُقدَّر بحوالي ٥٠ ألف رجل. وفي سنوات القتال بدّل قرنق تحالفاته عدة مرات. فقد وقف في صف السوفيت خلال الحرب الباردة بينما كانت الخرطوم والولايات المتحدة تقيمان علاقات وثيقة، ثم حصل على مباركة الأمريكيين في التسعينيات.

جون قرنق.. الشخصية التي ستغير وجه السودان إلى الأبد، الجمعة ٧ يناير ٢٠٠٥م، ٢٦ ذو القعدة ١٤٢٥ هـ. العربية نت.